الأمير عبدالله يرأس وفد المملكة إلى قمة شرم الشيخ

القمة العربية ترفض الحرب وتحمل إس

سمو ولي العهد أثناء وصوله إلى مطار شرم الشيخ

اختتمت القمة العربية الاعتيادية التي انعقدت في منتجع شرم الشيخ اعمالها يوم السبت ٢٨/ ١٢/ ١٤٢٣هـ، وذلك بصدور البيان الختامي الذي أكد على رفض أي عمل عسكري ضد العراق وبذل المساعي لتجنيب المنطقة العربية حرباً جديدة تؤدي إلى إحداث الفوضى في المنطقة.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني قد رأس وفد المملكة العربية السعودية إلى القمة العربية.

وقد بدأت القمة بالكلمات التي ألقاها رؤساء الوفود من أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، وشخّصوا من خلالها الوضع العربي وما سوف يؤول إليه فيما لو قامت حرب تستهدف العراق..

وفي كلمة العراق إلى القمة، التي ألقاها السيد/ عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، وجه تحية خاصة إلى الأمير عبدالله على جهوده لتوحيد الشمل العربي وقال: إنه يحيي بشكل خاص الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لجهوده الشخصية وجهود المملكة في العمل الدؤوب على توحيد الشمل العربي، لما يشعر به ونشعر به نحن من مخاطر جسيمة تهدد كل أبناء الأمة.

وبعد مشاورات ومداولات بين القادة العرب المشاركين في قمة شرم الشيخ، اتفقت القمة على البيان الختامي.

وأعلن معالي الأمين العام للجامعه العربية عمرو موسى البيان بعد الرجوع إلى الرؤساء، حيث تقرر أن تقوم مملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية، بتشكيل لجنة عربية للقيام بالاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية لعرض

ـــرائيل مسؤولية تعطيل مسيرة السلام

القضية العراقية وكذلك التشاور مع الحكومة العراقية في هذا الشأن وفقاً لقرارات القمة العربية لبحث سبل مواجهة المخاطر.

وجاء البيان الختامي كالتالي:

نص البيان الختامي للقمة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة:

١ ـ بعد أن ناقش الوضع الخطير المتعلق بتطورات الأزمة العراقية.

٢ ـ وإذ يؤكد قراره الصادر في قمة بيروت رقم ٢٢٧ الذي أكد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية.

٣ ـ وإذ يعبر مجددا عن ترحيبه بالتأكيدات التي قدمت للجمهورية العربية السورية، العضو العربي في مجلس الأمن، إزاء القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وبأن هذا القرار لا يشكل ذريعة لشن حرب على العراق، ولا يتضمن اللجوء للعمل العسكري، وذلك تعبيرا عن الموقف العربي المؤيد للشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن، وبمهمة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق.

٤ ـ وإذ يجدد الترحيب بموافقة حكومة العراق على عودة المفتشين وضمان حرية حركتهم بالكامل، وتمكينهم من أداء مهمتهم المكلفين بها من قبل مجلس الأمن بأقصى درجة من الفعالية والموضوعية.

٥ ـ وإذ يشيد بالمواقف العالمية المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق، باعتبار ان الحرب ستؤدي بتداعياتها الخطيرة الى عدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم.

سمو ولي العهد يرأس وفد المملكة إلى قمة شرم الشيخ

• تأجيل مبادرة الأمير عبدالله لإصلاح البيت العربي، الى الدورة القادمة في تونس.

٦ ـ وفي ضوء ما تقوم به الدبلوماسية العربية من اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وعلى الساحة الدولية ومع جمهورية العراق، لضمان تجنب اندلاع حرب في المنطقة، وتحقيق أقصى تعاون بالنسبة لعملية التفتيش تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام٢٠٠٢م .

٧ ـ وإذ يأخذ علما بالتقارير التي قدمها رئيسا فريقي التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق الى مجلس الأمن، وخصوصا التقارير المقدمة في ١٤ فبراير ٢٠٠٣ التي أشارت الى التقدم الذي تم احرازه من خلال تعاون العراق مع المفتشين.

٨ ـ وانطلاقا من مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وايمانه بوجوب اضطلاع المجلس بدوره في معالجة الأزمة العراقية بكل جوانبها، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمحافظة على سيادة العراق واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه ورفع العقوبات عنه.

٩ ـ وفي ضوء المخاطر الجمة والتداعيات السلبية التي تحيط بأي عمل عسكري ضد العراق وشعبه والمحاولات الاسرائيلية لاستغلالها في تنفيذ مخططاتها الرامية الى تفريغ الاراضي الفلسطينية المحتلة من سكانها، واقامة المستوطنات الاسرائيلية فيها، وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

يقرر:

الأمير عبدالله يرأس وفد المملكة إلى قمة شرم الشيخ

• عزة إبراهيم يحيي جهود الأمير عبدالله لتوحيد الشمل العربي.

١ ـ تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، باعتباره تهديدا للأمن القومي العربي وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية.

٢ ـ دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة الى تجنب الحرب، وان ذلك يتحقق من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢).

٣ ـ المطالبة باعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لاتمام مهمتها في العراق ودعوتها الى مواصلة توخي الموضوعية في استكمال هذه المهمة.

٤ ـ التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن في عدم المساس بالعراق وشعبه، وفي الحفاظ على استقلاله وسلامة ووحدة أراضيه، والتأكيد على ضمان أمن دول الجوار العراقي وسيادتها وسلامة أراضيها.

٥ ـ التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأي دولة عربية.

٦ ـ الاعراب مجددا عن التضامن مع الشعب العراقي الذي عانى لسنوات طويلة، وبأن الوقت حان لرفع العقوبات عن العراق في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٧ ـ قررت القمة قيام دولة البحرين رئيس الدورة الحالية بانشاء لجنة تضم الرئيس السابق للقمة (لبنان) والرئيس الحالي (البحرين) والرئيس القادم للقمة العربية (تونس) أي ترويكا عربية والأمين العام لجامعة الدول العربية، والدول العربية الراغبة في الانضمام للقيام بالاتصالات اللازمة مع الاطراف المعنية لعرض القضية العراقية، وكذلك التشاور مع الحكومة العراقية في هذا الشأن وفقا لقرارات القمة العربية لبحث سبل مواجهة المخاطر.

٨ ـ ان شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة، بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية، بعيدا عن أي تدخل خارجي، وفي هذا الاطار يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية الى فرض تغييرات على المنطقة، او التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة.

٩ ـ اعتبار نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق جزءاً من نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بما في ذلك اسرائيل، طبقا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

١٠ ـ تقرر القمة الاستمرار في المتابعة الدقيقة لتطورات المسألة العراقية.

نص مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز لإصلاح الوضع العربي

الإصلاح الذاتي المنطلق الأساسي لبناء القدرات العربية

قال صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في المؤتمر الصحفي بشرم الشيخ: إن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، قد رأى تأجيل النظر في وثيقة إصلاح الوضع العربي إلى القمة العربية التي ستقدم في تونس العام القادم، إيماناً من سموه الكريم بوحدة الأمة العربية ومستقبلها المشترك، وحتى يتفرغ القادة العرب في قمة شرم الشيخ لبحث القضايا العاجلة حول العراق وفلسطين، وترك الوقت الكافي للقادة للنظر والتشاور حول مبادرة الإصلاح.

وفيما يلي نص المبادرة:

"إن مجلس الجامعة على مستوى القمة:

بعد أن استعرض الوضع العربي الراهن، وما لاحظه من مجريات الأمور وتطوراتها على الساحة العربية، والتي تعكس عجزا وترددا، شجع على التهجم على الأمة العربية، وإلحاق الضرر بمصالحها المشروعة.

وإذ يؤمن بأن الوقت حان لبعث اليقظة في نفوس الأمة، وشحذ الهمم للبرهنة على مقدرة العرب، وتصميمهم على إثبات حيوية أمتهم وقدرتها على مجابهة التحديات والمخاطر التي تحملها التطورات الراهنة، وتداعياتها المتسارعة، والعمل على تغيير الواقع المرير الذي تعيشه الأمة العربية.

وإذ يؤمن كذلك بأن العالم العربي يشكل رافدا مهما في عملية تطوير الحضارة الانسانية في كل جوانبها.

وبعد أن تدارس ما يحتاج إليه العمل العربي المشترك من جدية ومصداقية والتزام بتنفيذ القرارات المتخذة... يقرر:

أولا: ١ ـ يعاهد القادة شعوبهم على العمل بثبات وعزم من أجل ضمان سيادة الدول العربية، وتقدمها وتطورها، وسلامتها ووحدة أراضيها، وبناء القدرات الدفاعية العربية.

٢ ـ تكليف وزراء الخارجية ببدء صياغة عهد وميثاق عربي جديد، يضمن المصالح المشروعة وتحقيق المطالب العادلة لشعوب الأمة العربية،

ويبني العمل العربي المشترك على أوثق العرى وأقواها، وينظم العلاقات فيما بين الدول العربية، ويوجه العلاقات مع دول العالم أخذا في الاعتبار المستجدات على الساحة العالمية، وذلك عبر آليات محددة وبرامج واضحة، تكفل التنفيذ لمقررات القمم العربية والمجالس العربية على مختلف مستوياتها، مع الأخذ في الاعتبار كافة عناصر هذا العهد الذي يستهدف اصلاح الوضع العربي.

٣ ـ إن الاصلاح الذاتي داخل الدول العربية هو المنطلق الأساسي لبناء القدرات العربية، وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة، وتلبية متطلبات الانخراط الايجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير المشاركة السياسية، وطرح برامج مدروسة لتشجيع الإبداع ورعاية الفكر الخلاق، والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، وخاصة فيما يتعلق ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى وتنامي العولمة، وما تفرضه من تحديات، وبالتطورات المتسارعة في مجالات التقنية والاتصالات والمعلومات.

٤ ـ انه بالرغم من أن الاقتصاد يشكل ركيزة اساسية لمنعة وصلابة الدول، إلا ان ما بذلته الدول العربية حتى الآن على صعيد التعاون الاقتصادي فيما بينها يفتقر الى الجدية والمصداقية، ومن ثم يقرر وضع خطة عملية تستكمل تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة بشكل نهائي في عام ٢٠٠٥، على ان تكون خالية من جميع الاستثناءات والقيود الادارية والفنية، والسعي الى وضع سياسة تجارية مستندة الى تعريفة جمركية موحدة، وصولا الى قيام الاتحاد الجمركي العربي في فترة لا تتعدى العشر سنوات تمهيدا لانشاء السوق العربية المشتركة.

٥ ـ حيث ان أساس التعاون الاقتصادي العربي لا بد أن يبنى على القواعد الاقتصادية المعمول بها عالميا، يقرر ضرورة وأهمية دعم القطاع الخاص عبر توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمارات والمبادرات الخاصة، واستقطاب رؤوس الأموال العربية والدولية، مع الاستفادة المثلى من الموارد البشرية العربية وما تضمه من خبرات وكفاءات.

• إشادة بالمواقف العالمية المعارضة لاستخدام القوة، والامتناع عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة العراق.

• لجان عربية للقيام بالاتصالات اللازمة مع الاطراف المعنية لعرض القضية العراقية والتشاور مع الحكومة العراقية في هذا الشأن.

ثانياً: ٦ ـ تأكيد دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل وطنه المحتل في وجه ما يتعرض له من سياسات البطش والاحتلال والحصار الاسرائيلي.

٧ ـ تأكيد الاستعداد لتحمل العرب واجباتهم في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومؤازرة السلطة الفلسطينية.

٨ ـ تجديد تبنيهم لخيار السلام العادل والشامل المرتكز على الحقوق العربية المشروعة، والاعلان عن اصرارهم على السعي لتنفيذ المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت، وذلك مع جميع قوى السلام في العالم باعتبارها السبيل الواضح لتنفيذ السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة، الذي لن يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وبتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الشرعية والمعترف بها دوليا في اقامة دولته المستقلة والفاعلة على أرضه المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية، وان عناصر المبادرة العربية للسلام تشكل الحد الأدنى المقبول للدخول في علاقات طبيعية مع اسرائيل، وذلك في إطار القرارات الدولية ذات الصلة وتطبيقا لمرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ثالثاً: ٩ ـ الرفض القاطع لأي عدوان خارجي ضد أي دولة عربية، والالتزام بحل جميع الخلافات العربية بالطرق السلمية، وتحريم استخدام القوة بين الدول العربية، والوقوف موقفا موحدا ضد أي دولة عربية تعتدي على دولة عربية اخرى، تحت أي ذريعة أو ظرف، وانهم في هذا الجهد لا يضمرون العداء لأحد، وان هدفهم وغايتهم الدفاع عن مصالحهم وتسخير طاقاتهم لخدمة الأمن والسلام الدوليين.

رابعاً: ١٠ ـ دعوة كافة الدول والقوى العربية لحشد امكاناتها وقدراتها في سبيل وضع مبادئ وأهداف هذا العهد والهادف الى اصلاح الوضع العربي موضع التنفيذ الجاد والدقيق.

١١ ـ الوقوف بكل حزم لمن يقف في طريق تنفيذ غاية وأهداف هذا القرار.

١٢ ـ يبقى هذا العهد ملزما لجميع الدول العربية التي تلتف حوله وتتحمل المسؤولية بجدية ودقة.